

Distr.: General  
25 June 2021  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية  
المعني باسترداد الموجودات  
فيينا، 6-10 أيلول/سبتمبر 2021  
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت\*  
لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ  
الولايات المتعلقة باسترداد الموجودات

## تقرير مرحلي عن تنفيذ أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

مذكرة من الأمانة

### أولاً- مقدمة

- 1- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 4/1 المعتمد في دورته الأولى، الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، لكي يسدي المشورة إلى المؤتمر ويساعده في تنفيذ ولايته المتعلقة بإرجاع عائدات الفساد.
- 2- وفي القرار نفسه، كلف المؤتمر الفريق العامل بجملة مهام منها مساعدة المؤتمر على اكتساب معارف تراكمية في مجال استرداد الموجودات، وتيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والأفكار بين الدول، وبناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات.
- 3- وقرر المؤتمر، في دوراته من الثانية إلى الثامنة، أن يواصل الفريق العامل أعماله. وعقد الفريق العامل اجتماعاته من الأول حتى الرابع عشر سنوياً في فيينا في الفترة من عام 2007 إلى عام 2020.
- 4- وأعدت هذه الوثيقة لإطلاع الفريق العامل أثناء اجتماعه الخامس عشر على حالة تنفيذ توصياته وتوصيات المؤتمر المتعلقة باسترداد الموجودات. وهي تهدف إلى مساعدة الفريق العامل في مداولاته وفي تحديد أنشطته في المستقبل.

\* CAC/COSP/WG.2/2021/1



## ثانياً - لمحة عامة عن حالة تنفيذ توصيات مؤتمر الدول الأطراف والفريق العامل

- 5- ركزت اجتماعات الفريق العامل السابقة على ثلاثة مواضيع رئيسية تشمل المجالات الستة لولايته وفقاً لقرار المؤتمر 4/1، وهي: (أ) تكوين الرصيد المعرفي التراكمي؛ (ب) بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات؛ (ج) المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات.
- 6- وفيما يتعلق بتكوين رصيد معرفي تراكمي بشأن استرداد الموجودات، أبدى الفريق العامل اهتمامه المستمر بتكوين معارف واستحداث أدوات ذات صلة من شأنها أن تُسهّل إجراء إصلاحات تشريعية في مجال استرداد الموجودات.
- 7- وشُدّد على أهمية الثقة بين الدول التي تطلب استرداد الموجودات والدول المتلقية لهذه الطلبات، خصوصاً باعتبارها وسيلة لتعزيز الإرادة السياسية ونشر ثقافة تبادل المساعدة القانونية ولتمهيد السبيل لنجاح التعاون الدولي.
- 8- وناقش الفريق العامل أنواع المساعدة التقنية ذات الصلة باسترداد الموجودات، مثل بناء القدرات والتدريب وتحليل الثغرات والمساعدة على صوغ تشريعات جديدة وتيسير عملية تبادل المساعدة القانونية، وسلّم بوجود حاجة ملحة ودائمة إلى توفير التدريب.
- 9- وما فتئ الفريق العامل يشدد مراراً وتكراراً على أهمية دوره في الإسهام بالمعرفة والخبرة الفنية في نتائج الاستعراضات المتعلقة بالفصل الخاص باسترداد الموجودات في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 10- وأشار الفريق العامل مراراً وتكراراً إلى ضرورة تدعيم التنسيق بين مختلف المبادرات القائمة في مجال استرداد الموجودات. ونوّه، في هذا الصدد، بالعمل الذي تقوم به مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) والبنك الدولي بالتعاون مع البلدان النامية والمراكز المالية.

## ألف - تكوين الرصيد المعرفي التراكمي

- 1- المعلومات والنواتج المعرفية ذات الصلة بتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية
- 11- طلب المؤتمر إلى الأمانة وإلى مبادرة "ستار"، في قراره 9/8، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، جملة أمور منها مواصلة تزويد الدول الأطراف بالمعلومات والنواتج المعرفية ذات الصلة بتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية؛ ومواصلة جمع معلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، وذلك بالتشاور مع الدول الأطراف ومع مراعاة جملة أمور من بينها المعلومات المجموعة خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعلومات التي تجمعها الأفرقة وحلقات النقاش والدراسات؛ وجمع معلومات من الدول الأطراف بشأن أكثر التحديات شيوعاً في الإجراءات القضائية فيما يتعلق باسترداد الموجودات، وتقديم تقرير تحليلي للاسترشاد به في تقديم المساعدة التقنية.

12- ودأب الفريق العامل على إسناد أولوية عالية لتوافر المعارف المتعلقة باسترداد الموجودات وتكوين معارف في هذا المجال وإدارتها. وأبرز الفريق ضرورة تعميم الأدوات والنواتج المعرفية على نطاق واسع، وضرورة أن ينظر المؤتمر أو الفريق في القيام بعمليات متابعة للتأكد من مدى فعالية وفائدة تلك الأدوات والنواتج. وشدد على فائدة النواتج المعرفية الحالية، بما في ذلك نواتج مبادرة "ستار"، في بناء القدرات الوطنية، وطلب إلى الأمانة أن تعد قائمة بتلك النواتج وأن تكفل تعميمها على أوسع نطاق ممكن.

#### الإجراء المتخذ

13- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عملية إعادة تصميم وإعادة صياغة المكتبة القانونية التي تشكل، من حيث محتواها ووظائفها البحثية، جزءاً من المنصة الحاسوبية لبوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (TRACK) التي بدأ المكتب تشغيلها في 1 أيلول/سبتمبر 2011، وهو بصدد نقلها إلى المنصة الجديدة تمهيداً لإعادة تشغيلها. وواصل المكتب التوعية بشأن فائدة النسخة المطوّرة من أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والقيمة المضافة لتلك النسخة. والأداة متاحة كمورد مفتوح في الموقع الشبكي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة (<https://www.unodc.org/mla/en/index.html>).

14- ويعكف المكتب على إعداد منتج معرفي بشأن إعادة الموجودات بعنوان "مسائل هامة تتعلق بإعادة الموجودات". وسيتناول المنتج المعرفي بالبحث المرحلة الأخيرة من استرداد الموجودات، مع التركيز على إعادة الموجودات على الصعيد الدولي، وهو يهدف إلى استبانة المسائل والاعتبارات الرئيسية التي يواجهها الممارسون في حالات إعادة الموجودات. وسوف تُبرز الدروس المستفادة، باستخدام تحليل لأمثلة القضايا، لتمكين الممارسين من الاستفادة منها وتطبيقها على القضايا الجارية. وفي إطار إعداد المنتج المعرفي، عقد المكتب مناقشة غير رسمية لفريق متخصص عبر الإنترنت في 2 آذار/مارس 2021. وكان الهدف من الاجتماع هو تبادل المعلومات مع الخبراء في مجال إعادة الموجودات، وعرض ومناقشة هدف المنتج المعرفي ومنهجيته، والنظر في جوانب إعادة الموجودات التي ينبغي أن يشملها.

15- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت مبادرة استرداد الموجودات المسروقة "ستار" عن صدور الطبعة الثانية التي طال انتظارها من الدليل المعنون "*Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners*" (دليل استرداد الموجودات: دليل الممارسين)، وهي عبارة عن تحديث لأحد منتجاتها المعرفية الرئيسية. وقد صُمم الدليل لإرشاد الممارسين في تعاملهم مع التحديات الاستراتيجية والتنظيمية والتحقيقية والقانونية لاسترداد الموجودات المسروقة من الملاذات الآمنة والمراكز المالية في الخارج. وتتضمن النسخة المحدثة من الدليل ما استجد من تطورات قائمة على الخبرات المجمع في العقد الماضي، بما في ذلك التشريعات الجديدة وأمثلة القضايا. وحضر تدشين المنشور عبر الإنترنت أكثر من 250 مشاركاً، وتم تنزيل الدليل أكثر من 16 000 مرة خلال الشهرين الأولين من نشره.

16- وفي أيلول/سبتمبر 2020، أسهم خبراء مبادرة "ستار" في تقرير مكافحة الفساد الذي نشره البنك الدولي بعنوان "*Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption*" (تعزيز فعالية الحكومة وشفافيتها: مكافحة الفساد). وأسهم الخبراء في استعراض الأقران وفي جوهر التقرير، حيث ألفوا أو شاركوا في تأليف الفصول المتعلقة بإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن المصالح والملكية الانتفاعية.

17- وفي كانون الثاني/يناير 2021، بدأت مبادرة "ستار" تشغيل موقعها الشبكي الجديد (<https://star.worldbank.org>)، وهو بوابة حاسوبية تتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمبادرة "ستار" وعملها وإنجازاتها، فضلاً عن أقسام جديدة تحدد الخطوات المختلفة في عملية استرداد الموجودات. وإحدى السمات الرئيسية للموقع الشبكي الجديد هي مكتبة الموارد، وهي عبارة عن مستودع للموارد أخذ في النمو بسرعة، من منشورات مبادرة "ستار" والمواد الخارجية ذات الصلة المستمدة من الشركاء ومسارات العمل المتعددة الأطراف مثل مجموعة العشرين. وهي تحتوي أيضاً على أدلة للملكية الانتفاعية يخص كل منها بلداً معيناً من 24 بلداً. وضممت هذه المنصة لاستضافة الموارد والمنشورات المتعلقة باسترداد الموجودات، لتتيح للوكالات والمنظمات والحكومات الأخرى فرصة تقديم المنتجات المعرفية ذات الصلة، مما يتيح للممارسين في مجال الموجودات من جميع أنحاء العالم الحصول على المعلومات في مكان واحد. ورُفِعَت قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات مؤقتاً من الاتصال الحاسوبي المباشر بسبب بدء تشغيل الموقع الجديد، وسيعاد تشغيلها على الموقع الجديد.

18- وواصلت مبادرة "ستار" نشر رسالة إخبارية فصلية تقدم معلومات محدثة مفصلة عن أنشطة مبادرة "ستار" ومنتجاتها المعرفية، وتسلط الضوء على المجالات المواضيعية المهمة والفعاليات المقبلة. وتتاح استمارة الاشتراك في الرسالة الإخبارية وكذلك جميع إصداراتها السابقة على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار".

19- وستنشر مبادرة "ستار" قريباً تقارير مخصصة لإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية ودليلاً تقنياً يقدم تحليلاً للمخاطر المتعلقة بإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن المصالح الخاصة بالموظفين العموميين. وجرّار إعداد عدة منشورات أخرى (ترد تفاصيل إضافية في التقرير السنوي لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة "ستار" لعام 2020).

20- وتعكف مبادرة "ستار" على دعم مبادرة تقودها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بصفتها رئيساً لمجموعة الدول السبع، لإعداد أدلة قطرية مستكملة لتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مجال استرداد الموجودات التي يسهل الوصول إليها على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار"، وتعهد تلك الأدلة بالتحديث. ومن شأن إنشاء قالب واحد أن يتيح للأدلة أن تستخدم نفس التنسيق وأن يكون لها هيكل متماثل. والهدف من ذلك هو ضمان أن تكون طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مجال استرداد الموجودات، قدر الإمكان، مجدية وعالية الجودة، ويمكن تنفيذها دون حاجة إلى طرح مزيد من الأسئلة على السلطة المركزية، وضمان ألا يُرفض أي منها على أساس الجودة أو "الشروط الإثباتية الاعتبائية".

## 2- جمع معلومات عن التجارب العملية للدول في مجال إدارة الموجودات المجمّدة والمحجوزة والمصادرة، واستخدامها والتصرف فيها، وعن أفضل الممارسات في إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة

21- شجّع المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مواصلة تبادل الخبرات المتعلقة بإدارة الموجودات المجمّدة والمحجوزة والمصادرة، واستبانة الممارسات الفضلى، حسب الاقتضاء وبالاعتماد على الموارد القائمة، والنظر في وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن هذه المسألة.

22- وقرر المؤتمر، في قراره 1/8، أن يواصل الفريق العامل جمع المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات من الدول الأطراف، بهدف استكمال مشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمّدة

والمحجوزة والمصادرة وتحديث الدراسة المتعلقة بإدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة والتصرف فيها بصورة فعالة، المعنونة "Effective Management and Disposal of Seized and Confiscated Assets".

#### الإجراء المتخذ

23- عملاً بقرار المؤتمر 1/8، شرعت الأمانة في تحديث الدراسة المعنونة إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة والتصرف فيها بصورة فعالة، وذلك بوسائل منها إدراج الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة المستمدة من طائفة أوسع من الولايات القضائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت الأمانة في نيسان/أبريل 2021 بتعميم مذكرة شفوية تدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن تشريعاتها وسياساتها وممارساتها ومؤسساتها المتعلقة بإدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة، بما في ذلك التحديات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتعليقات على الصيغة المنقحة لمشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة.

24- وتتمثل الخطوة التالية، التي تُتخذ فور الانتهاء من تحديث الدراسة، في إيراد النتائج الجديدة المنبثقة عنه والتعليقات الواردة من الدول الأطراف في المشروع المنقح للمبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة.

### 3- جمع معلومات عن الممارسات الجيدة في مجال إدارة الموجودات المسروقة المستردة والمعادة والتصرف فيها دعماً للتنمية المستدامة

25- شجع المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 1/7، على الاستفادة التامة من إمكانية إبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها من أجل إعادة الممتلكات المصادرة أو التصرف فيها نهائياً عملاً بالفقرة 5 من المادة 57 من الاتفاقية، وعلى مراعاة أهداف التنمية المستدامة في استخدام وإدارة الموجودات المستردة مع الاحترام التام لمبادئ تساوي الدول في السيادة والمحافظة على سلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تماشياً مع أحكام المادة 4 من الاتفاقية. وإضافة إلى ذلك، أهاب المؤتمر بالدول الأطراف أن تواصل تبادل الممارسات الفضلى والمعلومات الدقيقة عن التجارب الناجحة للتعاون فيما بينها في تنفيذ الأحكام ذات الصلة باسترداد الموجودات من الاتفاقية. وطلب إلى الأمانة أيضاً أن تواصل جمع المعلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الفساد، بمقتضى الاتفاقية، وذلك بالتشاور مع الدول الأطراف ومع مراعاة جملة أمور منها المعلومات التي تُجمع من خلال آلية استعراض التنفيذ وحلقات النقاش والدراسات، وشجع الدول الأطراف على أن تتيح على نطاق واسع المعلومات المتعلقة بهذا الشأن، من أجل تبادل الممارسات الجيدة.

26- وشجع المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 9/8، على أن تراعي، وفقاً لقوانينها المحلية وبما يتماشى مع الأولويات المحلية، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في استخدام الموجودات المعادة.

#### الإجراء المتخذ

27- قدمت الأمانة في وقت سابق تقريرين عن اجتماعين لفريق خبراء عقدا في أديس أبابا في شباط/فبراير 2017 وأيار/مايو 2019 بشأن الممارسات الجيدة في مجال إدارة الموجودات المسروقة المستردة والمعادة

والتصرف فيها دعماً للتنمية المستدامة. وركز الاجتماعان، اللذان اشتركتا إثيوبيا وسويسرا في دعمهما، على النهوض بالعمل في مجال تعزيز استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها، وفق ما ورد في الغاية 16-4 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وجر حالياً مناقشات بشأن إمكانية تنظيم الاجتماع المقبل للخبراء، في أديس أبابا في عام 2022.

#### 4- جمع المعلومات عن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة، وأطر استرداد الموجودات، بما في ذلك أفضل الممارسات والتحديات ذات الصلة

28- قرر المؤتمر، في قراره 1/8، أن يواصل الفريق العامل عمله من خلال جملة أمور منها مواصلة جهوده الرامية إلى جمع المعلومات عن التحديات والعوائق التي تواجه الدول الأطراف، وكذلك أفضل الممارسات في مجال استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، بغية اقتراح توصيات محتملة بشأن التنفيذ التام والفعال للفصل الخامس من الاتفاقية.

29- ووجه المؤتمر طلباً إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة "ستار"، في قراره 9/8، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، للعمل على جمع المعلومات من الدول الأطراف بشأن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي فيما يخص الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة؛ وتقديم تقرير عن النتائج إلى الفريق العامل وإلى المؤتمر، في دورتيهما المقبلتين، وتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات.

30- وفي القرار نفسه، وجه المؤتمر طلباً إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة ستار، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، لمواصلة جمع المعلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، وذلك بالتشاور مع الدول الأطراف ومع مراعاة جملة أمور منها المعلومات المجموعة خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية لآلية استعراض التنفيذ والمعلومات التي تجمعها الأفرقة وحلقات النقاش والدراسات؛ وجمع معلومات من الدول الأطراف بشأن أكثر التحديات شيوعاً في الإجراءات القضائية فيما يتعلق باسترداد الموجودات، وتقديم تقرير تحليلي للاسترشاد به في تقديم المساعدة التقنية.

#### الإجراء المتخذ

31- عملاً بقراري المؤتمر 1/8 و 9/8، شرع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومبادرة "ستار" في جمع المعلومات، من خلال استبيان أرسل إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي فيما يخص الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة والمعادة. وكان التقرير عن التقدم المحرز في تلك العملية معروضاً على الفريق العامل في اجتماعه الرابع عشر (CAC/COSP/WG.2/2020/4). وستشكل هذه المعلومات الأساس لتقرير جديد عن التقدم المحرز في الجهود الدولية لاسترداد عائدات الفساد وإعادتها، سينشر في أواخر عام 2021، ولتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات التابع لمبادرة "ستار". وسيضمن التقرير أيضاً معلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى

قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية، وأفضل الممارسات في مجال استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، وكذلك أكثر التحديات شيوعاً في الإجراءات القضائية فيما يتعلق باسترداد الموجودات.

#### 5- جمع معلومات عن التجارب والممارسات الفضلى بشأن تدابير وسبل تعزيز التعاون الدولي واسترداد

الموجودات ذات الصلة بالفساد، بما في ذلك في الحالات المتعلقة بمقادير هائلة من الموجودات

32- دعا المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 2/7، إلى أن تقدم معلومات عن التجارب والممارسات الفضلى بشأن التدابير الجنائية والمدنية وسبل تعزيز التعاون الدولي واسترداد الموجودات ذات الصلة بالفساد، بما يشمل الحالات المتعلقة بمقادير هائلة من الموجودات.

#### الإجراء المتخذ

33- تماشياً مع تلك الولاية، وحسبما ورد في تقرير سابق، أرسلت الأمانة طلبين، في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2018، إلى الدول الأطراف لتقديم المعلومات ذات الصلة. وقد أُخضت مساهمات الدول الأطراف ونشرت مع نتائج اجتماعي فريق الخبراء المعنيين بالفساد المتعلقة بمقادير هائلة من الموجودات، اللذين عُقد في ليمّا في الفترة من 3 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، وأوسلو، في الفترة من 12 إلى 14 حزيران/يونيه 2019 (CAC/COSP/2019/13). وواصلت الأمانة جمع معلومات إضافية عن التجارب والممارسات الفضلى التي تركز على توصيات محددة وردت في بيان أوسلو بشأن الفساد المتعلقة بمقادير هائلة من الموجودات.

#### 6- جمع معلومات عن النهج المتبعة بشأن شفافية الملكية الانتفاعية

34- نوه الفريق العامل بمبادرة الأمانة بتنظيم اجتماع لفريق خبراء بشأن شفافية الملكية الانتفاعية، بدعم من الاتحاد الروسي، وطلب إلى الأمانة موافاة الفريق بمعلومات محدثة عن نتائج ذلك الاجتماع.

35- وأبرز الفريق العامل أيضاً أهمية دراسة التحديات المرتبطة بالحصول على معلومات عن الملكية الانتفاعية والتغلب على تلك التحديات، وطلب إلى الأمانة مواصلة موافاة الفريق بمعلومات محدثة عن الأنشطة المقبلة في هذا الصدد.

#### الإجراء المتخذ

36- يعكف المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على إجراء دراسة متعمقة بشأن النظم القائمة والناشئة المتعلقة بشفافية الملكية الانتفاعية في عدة بلدان في شتى المناطق. وستصدر الدراسة في عام 2021.

37- وخلال عامي 2021 و2022، تعترم مبادرة "ستار" تحديث أدلة الملكية الانتفاعية الخاصة بكل بلد ومساعدة السلطات الوطنية في وضع أدلة جديدة. وتساعد الأدلة المحققين الأجانب أو غيرهم من الأطراف المعنية التي تبحث عن معلومات عن هوية المالكين المنتفعين لكيان ما مؤسس بموجب قوانين ذلك البلد. وفي الوقت الراهن، يوجد 24 دليلاً إرشادياً بشأن الملكية الانتفاعية يخص كل منها بلداً معيناً على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار"، وإن كان العديد منها يلزم تحديثه نتيجة للإصلاحات التي طرأت على قوانين البلدان ولوائحها فيما يتعلق بالملكية الانتفاعية.

38- وتعكف مبادرة "ستار" أيضاً على إعداد تقرير بشأن الامتيازات المهنية القانونية والملكية الانتقاعية، وذلك على سبيل المتابعة لاجتماع فريق الخبراء الدولي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وفي سياق التحقيقات الجنائية عبر الحدود، يمكن لإساءة استخدام تدابير الحماية الامتيازية القانونية أن تشكل تحديات أمام المحققين الذين يحاولون التأكد من الملكية الانتقاعية للأشخاص الاعتباريين، ويمكن أن تعرقل الملاحقة القضائية في قضايا الفساد وغسل الأموال. ومن المقرر أن يصدر التقرير في عام 2021.

#### 7- جمع معلومات عن الممارسات الفضلى التي تتبعها الدول في تحديد هوية جميع أنواع الضحايا وتعويضهم

39- استرعى المؤتمر، في قراره 9/8، انتباه الدول الأطراف إلى الأعمال التي نفذت بموجب القرار 2/6 الذي أوعز فيه إلى الفريق العامل باستهلال عملية لاستبانة الممارسات الفضلى في تحديد هوية ضحايا الفساد ومعايير تعويضهم، وشجع الدول الأطراف على تقديم معلومات عن القوانين والممارسات القائمة بشأن تحديد هوية ضحايا الفساد وتعويضهم.

#### الإجراء المتخذ

40- يعكف المكتب، من خلال مبادرة "ستار" وبالتعاون مع اللجنة الفرعية لاسترداد الموجودات التابعة لرابطة المحامين الدولية، على إعداد منشور بشأن تحديد هوية ضحايا الفساد والتعويض عن الأضرار الناجمة عن فعل فساد، وهو منشور سيكمل الوثيقة التي أعدتها الأمانة بشأن هذه المسألة (CAC/COSP/WG.2/2019/5). وتحقيقاً لهذه الغاية، عممت الأمانة في كانون الأول/ديسمبر 2020 مذكرة شفوية تدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن الممارسات الفضلى لتحديد هوية مختلف أنواع الضحايا وتعويضهم وفقاً لأحكام الاتفاقية.

#### 8- جمع المعلومات عن الآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات،

##### المتعلقة بمصادرة العائدات الإجرامية وإعادتها

41- طلب المؤتمر إلى الأمانة وإلى مبادرة "ستار"، في قراره 9/8، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، جملة أمور منها مواصلة تعهد وتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات، ولا سيما فيما يتعلق بالآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية، وتقديم تحديثات منتظمة إلى الفريق العامل؛ ودراسة كيف يمكن أن يؤدي استخدام الآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية، مع مراعاة ما يقدم من معلومات قائمة ذات صلة، إلى تحسين فعالية تطبيق الفصل الخامس من الاتفاقية.

42- وفي القرار نفسه، أوعز المؤتمر إلى الفريق العامل أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع معلومات عن استخدام الدول الأطراف للآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة العائدات الإجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية ولل قانون المحلي، وأن يحلل العوامل التي تؤثر على الفروق بين المبالغ المحققة في الآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة العائدات الإجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية ولل قانون المحلي، والمبالغ المعادة إلى الدول المتضررة، بغية النظر في جدوى وضع مبادئ توجيهية من أجل تيسير الاستعانة بنهج أكثر تنسيقاً وشفافية للتعاون بين الدول الأطراف المتضررة.



43- وفي القرار نفسه أيضاً، طلب المؤتمر إلى الفريق العامل أن يضع خطة عمل جديدة متعددة السنوات من أجل مواصلة أعماله التحليلية خلال الفترة 2020-2021، مع تحديد بنود معينة من جدول الأعمال لتناقش بوصفها الموضوع الرئيسي لكل اجتماع.

#### الإجراء المتخذ

44- أعدت الأمانة، تنفيذاً لتلك الولايات، خطة عمل لهيكله أعمال الفريق العامل حتى عام 2021 (CAC/COSP/WG.2/2020/2) اعتمدها الفريق العامل في اجتماعه الرابع عشر.

45- وتماشياً مع الولايات المشار إليها أعلاه وخطة العمل، من المتوقع إجراء مناقشة مواضيعية لهذا الاجتماع تركز للآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية والقانون المحلي.

46- ودعت الأمانة الدول الأطراف إلى تقديم معلومات فيما يتعلق بالآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية، وذلك في مذكرة شفوية عممت في شباط/فبراير 2021.

47- واستناداً إلى الردود الواردة من الدول والبحوث الإضافية، أعدت الأمانة ورقة تحليلية عن الموضوع (CAC/COSP/WG.2/2021/CRP.1) لكي ينظر فيها الفريق العامل ولدعم المناقشة المواضيعية في هذا الاجتماع.

48- وتعكف الأمانة أيضاً على تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقاً للاتفاقية.

#### 9- جمع المعلومات عن الإجراءات التي تنتج مصادرة عائدات الفساد دون إدانة جنائية

49- أوعز المؤتمر في قراره 9/8 إلى الفريق العامل أن يجمع معلومات عن التحديات المطروحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإجراءات التي تنتج مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية، من الدول الأطراف التي طبقت هذه التدابير وفقاً للفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية.

#### الإجراء المتخذ

50- تماشياً مع الولاية المشار إليها أعلاه وخطة العمل، يتوقع إجراء مناقشة مواضيعية للاجتماع الخامس عشر للفريق العامل مكرسة للتحديات المطروحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإجراءات التي تنتج مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية.

51- ودعت الأمانة الدول الأطراف، في مذكرة شفوية عممت في شباط/فبراير 2021، إلى تقديم معلومات بشأن الإجراءات التي تنتج مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية، من الدول الأطراف التي طبقت هذه التدابير وفقاً للفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية.

52- واستناداً إلى الردود الواردة من الدول والبحوث الإضافية، أعدت الأمانة مذكرة تحليلية عن الموضوع (CAC/COSP/WG.2/2021/4) لعرضها على الفريق العامل ولدعم المناقشة المواضيعية في هذا الاجتماع.

53- وإضافة إلى ذلك، تعكف مبادرة "ستار" على تحديث منشورها الصادر في عام 2009 بعنوان *استرداد الأصول المنهوبة: دليل للممارسات الحسنة بشأن مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم إدانة*.

## 10- مواصلة عملية استبانة الممارسات الفضلى ووضع مبادئ توجيهية للمبادرة بتبادل المعلومات في الوقت المناسب

54- أوعز المؤتمر في قراره 9/8 إلى الفريق العامل أن يواصل، بمساعدة من الأمانة، عملية استبانة الممارسات الفضلى ووضع مبادئ توجيهية للمبادرة بتبادل المعلومات في الوقت المناسب وفقاً للمادة 56 من الاتفاقية.

### الإجراء المتخذ

55- تماشياً مع الولاية المشار إليها أعلاه وفي مذكرة شفوية عُمت في كانون الأول/ديسمبر 2020، دعت الأمانة الدول الأطراف إلى التعليق على مشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن تبادل المعلومات في الوقت المناسب، وفقاً للمادة 56 من الاتفاقية، وعلى تحسين التواصل والتنسيق بين مختلف شبكات الممارسين المختصين باسترداد الموجودات. واستناداً إلى التعليقات الواردة، قامت الأمانة بتنقيح مشروع المبادئ التوجيهية (CAC/COSP/WG.2/2021/3).

## باء - بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات

### 1- السلطات المركزية وجهات الوصل والشبكات المعنية باسترداد الموجودات

56- طلب المؤتمر إلى الفريق العامل أن يواصل النظر في مسألة إنشاء شبكة عالمية من جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات للعمل بمثابة شبكة للممارسين، دون ازدواجية مع الشبكات القائمة، تيسيراً لزيادة فعالية التعاون. وأكد الفريق العامل على الحاجة إلى بناء شبكة عالمية لجهات الوصل المعنية بمصادرة الموجودات واستردادها تضم خبرات تقنية، وشدد على ضرورة التعاون والتنسيق بين الشبكات الإقليمية.

57- وحث المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 1/7، على ضمان أن تكون المعلومات المقدمة عن سلطاتها المركزية والمختصة، وفقاً للفقرة 13 من المادة 46 من الاتفاقية، معلومات حديثة العهد، من أجل تعزيز الحوار بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

58- وشجع المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 1/8، على القيام، في إطار جهود مشتركة، بتطبيق الدروس المستفادة في جميع مجالات التعاون على استرداد الموجودات، بوسائل منها تعزيز المؤسسات المحلية وتدعيم التعاون الدولي بطرائق من بينها المشاركة في شبكات الممارسين الدولية ذات الصلة، مثل جهات التنسيق المعنية باسترداد الموجودات في إطار الاتفاقية، والمبادرة العالمية لجهات الوصل، المدعومة من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومبادرة "ستار"، وشبكة كامين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وسائر الشبكات المماثلة، وكذلك المبادرات الإقليمية، حسب الاقتضاء.

59- وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تدعو الدول الأعضاء التي لم تعين بعد سلطاتها المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة إلى أن تفعل ذلك. ووجه المؤتمر طلباً مماثلاً إلى جميع الدول الأطراف.

- 60- وأوصى الفريق العامل بأن يستكشف المكتب الكيفية التي يمكن بها تعديل قاعدة بيانات جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات، لكي يتسنى التأكد من بيانات الاتصال الخاصة بالأشخاص الموجودين في ولايات قضائية أخرى.
- 61- وحث الفريق العامل الدول الأطراف على مواصلة العمل على استبانة ومعالجة العوائق العملية التي تعترض التعاون في مجال استرداد الموجودات وعلى إيجاد حلول لها.
- 62- وأشاد الفريق العامل بالجهود التي بذلتها الأمانة لدمج دليل السلطات المختصة الإلكتروني مع دليل آخر في إطار بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")، وطلب إليها أن تواصل تلك الجهود.

#### الإجراء المتخذ

- 63- أُتيح الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعنية، بما فيها السلطات المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة وجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات، على الرابط الشبكي [https://www.unodc.org/comppauth\\_uncac/en/index.html](https://www.unodc.org/comppauth_uncac/en/index.html).
- 64- وواصلت الأمانة تحديث الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة. وفي 11 حزيران/يونيه 2021، كان الدليل يحتوي على المعلومات المتعلقة بما يلي:
- (أ) السلطات المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة في 133 دولة طرفاً؛
- (ب) السلطات المعنية بمنع الفساد في 120 دولة طرفاً؛
- (ج) جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في 86 دولة طرفاً؛
- (د) السلطات المركزية المسؤولة عن تسليم المطلوبين في 32 دولة طرفاً؛
- (هـ) جهات الوصل المعنية بالتعاون الدولي في استخدام الإجراءات المدنية والإدارية في 35 دولة طرفاً.

65- ونقلت الأمانة البيانات من الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعيّنة بموجب الاتفاقية إلى دليل السلطات الوطنية المختصة في بوابة "شيرلوك" في عام 2019. وأصبح في مقدور الدول الأطراف أن تحصل الآن من مصدر واحد على المعلومات المتعلقة بمختلف أنواع السلطات الوطنية المختصة.

66- وفي أيلول/سبتمبر 2020، بلغ عدد المستخدمين المسجلين في الشبكة العالمية لجهات التنسيق المعنية باسترداد الموجودات 243 مستخدماً يمثلون 136 بلداً.

67- وواصل المكتب ومبادرة "ستار" دعمهما لتعزيز الشبكات الإقليمية المعنية باسترداد الموجودات ومصادرتها. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت هناك ثماني شبكات إقليمية هي: شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وعلى غرار نفس النموذج، شبكات استرداد الموجودات المشتركة بين الوكالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي منطقة الكاريبي، وفي شرق إفريقيا، وجنوبها، وغربها، وفي غرب آسيا ووسطها، وشبكة استرداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا الجنوبية لمكافحة غسل الأموال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020 وفبراير/شباط 2021، شارك فريق مبادرة "ستار"

في اجتماعات شبكة استرداد الموجودات المشتركة بين الوكالات والفريق التوجيهي لشبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وذلك لإطلاع الأعضاء على آخر المستجدات بشأن عمل المبادرة.

68- وفي 3 حزيران/يونيه 2021، بدأ رسمياً تشغيل شبكة العمليات العالمية الجديدة لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة العمليات العالمية) (GlobE Network) في فعالية جانبية رفيعة المستوى عقدت على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد. وتهدف شبكة العمليات العالمية إلى توفير أداة تتسم بالسرعة والمرونة والكفاءة لتيسير التعاون عبر الوطني في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك فيما يتعلق باسترداد الموجودات، وتعزيز تبادل الاتصالات وتعلم الأقران بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والعمل في الوقت نفسه كعنصر مكمل لمنابر التعاون الدولي القائمة والتنسيق معها. والباب مفتوح للانضمام إلى عضوية شبكة العمليات العالمية، التي أنشئت تحت رعاية المكتب، أمام سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد المشمولة في إطار المادة 36 من الاتفاقية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد. وفي الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، رحبت الدول الأعضاء بإنشاء شبكة العمليات العالمية وشجعت الدول على المشاركة فيها والاستفادة منها على أفضل وجه، حسب الاقتضاء.

## 2- التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد

69- شجّع المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 9/8، على أن تنظر في اغتنام فرص التعاون السانحة من خلال شبكات الممارسين القائمة، مثل جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في إطار الاتفاقية، والمبادرة العالمية لجهات التنسيق، وشبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والاستفادة من المعلومات المقدّمة على صعيد وحدات الاستخبارات المالية، في سياق تقديم طلبات لتبادل المساعدة القانونية.

70- وأوصى الفريق العامل بتوطيد أواصر التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد والسلطات المركزية المسؤولة عن تبادل المساعدة القانونية على الصعيدين الوطني والدولي. وأوصى كذلك باستكشاف سُبل زيادة التعاون مع الشبكات والمؤسسات القائمة، مثل مجموعة إيفغوننت لوحدات الاستخبارات المالية.

### الإجراء المتخذ

71- يعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشكل وثيق مع الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد ويدعمها ويشارك في لجنّتها التنفيذية.

72- وتشاور المكتب مع ممثلي شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات ومجموعة إيفغوننت لوحدات الاستخبارات المالية في عملية إنشاء شبكة العمليات العالمية.

73- ويواصل المكتب المشاركة في أنشطة مجموعة إيفغوننت لوحدات الاستخبارات المالية. وواصلت مبادرة "ستار" والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب العمل مع وحدات الاستخبارات المالية لمساعدتها في الانضمام إلى مجموعة إيفغوننت وتنفيذ معاييرها في مجال تبادل المعلومات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وواصل البرنامج العالمي أيضاً تعزيز التعاون بين الوكالات، مع تسليط الضوء على أهمية هذا التعاون في نجاح نظم مكافحة غسل الأموال

ومكافحة تمويل الإرهاب. وما برحت مبادرة "ستار" تمنح جائزة "ستار" لأفضل قضية لوحدات الاستخبارات المالية لنجاحها في استرداد الموجودات في قضايا الفساد في الجلسات العامة لمجموعة إيغمونت.

### 3- تشجيع الحوار وإزالة الحواجز التي تعيق استرداد الموجودات

74- شدد الفريق العامل على ضرورة استمرار الأمانة في تدعيم عملها المتعلق بتشجيع الحوار بين الدول المقدمة للطلبات والدول المتلقية لها، وبناء الثقة وتعزيز العزم السياسي ومواصلة تدعيمه ضماناً لاسترداد الموجودات، بما في ذلك ضمن نطاق عملها مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وفي سياق مجموعة العشرين.

75- وحث المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 1/8، على النظر، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية لقوانينها المحلية ويتسق مع الاتفاقية، في إقامة جسور التعاون أو زيادة توطيدها بين الوكالات أو بين الأجهزة الحكومية الدولية في استنباط عائدات الجريمة وتعقبها وتجميدها وحجزها ومصادرتها وإعادةتها، مما يمكن الدول الأطراف من كشف أفعال الفساد وردعها ومنعها، على نحو أفضل.

76- وفي القرار نفسه، شجع المؤتمر الدول الأطراف على إزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ التدابير المتعلقة باسترداد الموجودات، خصوصاً عن طريق تبسيط إجراءاتها القانونية، عند الاقتضاء ووفقاً لقوانينها المحلية، وعن طريق منع إساءة استخدام هذه الإجراءات.

77- وحث المؤتمر، في قراره 9/8، جميع الدول الأطراف على التعاون، وفقاً للاتفاقية، على استرداد عائدات الجريمة، على الصعيد الداخلي والخارجي، وإبداء التزام قوي بضمان إعادة الموجودات المصادرة، وفقاً للمادة 57 من الاتفاقية.

78- وأوصى الفريق العامل باستكشاف جدوى اعتماد نهج يتمثل في إنشاء مكتب مساعدة بشأن استرداد الموجودات لكي يقدم مشورة غير رسمية خلال المراحل الأولية للقضايا وإحالة مقدمي الطلبات إلى نظراء قادرين على تقديم مزيد من المساعدة.

#### الإجراء المتخذ

79- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشاركته الفعالة في أنشطة الدعوة لتدعيم الإرادة السياسية في عدد من المنتديات الدولية، منها مجموعة الدول السبع، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وخصوصاً مبادراته الخاصة بالشراكة من أجل مكافحة الفساد.

80- وواصل المكتب، بصفته مراقباً في اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، إنكاء الوعي بشأن تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً، مع التأكيد على أهمية أحكامها المتعلقة باسترداد الموجودات. وواصل المكتب ومبادرة "ستار" دعم تنفيذ خطة عمل الفريق للفترة 2019-2021. وتوصل الفريق العامل التابع لمجموعة العشرين إلى توافق في الآراء بشأن البيان الوزاري ومبادرة الرياض لتعزيز التعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، مما أفضى إلى إنشاء شبكة العمليات العالمية الجديدة لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد في عام 2020. وأعد المكتب مقالات تحليلية عن التعاون في مجال إنفاذ القانون ومنع الملاذات الآمنة والدخول الآمن لكي ينظر فيها الفريق، وقدمت مبادرة "ستار" مقالة تحليلية عن استرداد الموجودات.

- 81- وقدم المكتب تعليقات على أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، الذي أعلن رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تشكيله في آذار/مارس 2020. وقدمت مبادرة "ستار" عرضاً إيضاحياً إلى الفريق بشأن أولويات تعزيز التعاون الدولي على استرداد الموجودات وإعادتها.
- 82- وشارك المكتب ومبادرة "ستار" في اجتماعات مختلفة تتعلق بغسل الأموال، من أجل تعزيز التنسيق بشأن استرداد الموجودات.
- 83- وشُكل في النصف الأول من عام 2020 فريق مشاريع من الأعضاء والمراقبين في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، من أجل استعراض تنفيذ توصية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية رقم 24 بشأن الشفافية والملكية الانتفاعية للأشخاص الاعتباريين واقتراح تنقيحات للتصدي لأوجه الضعف التي تعترى تنفيذها وتقليل مخاطر استغلال الأشخاص الاعتباريين في أفعال إجرامية. وأدت مبادرة "ستار" دوراً فعالاً في المناقشات التي جرت خلال عامي 2020 و 2021 على حد سواء.
- 84- وفي عامي 2020 و 2021، نظم المكتب عدة اجتماعات فيما بين الدورات تحضيراً للدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، ركزت على الوقاية والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الموجودات كمجالات مواضيعية. وخلال الدورة الاستثنائية التي عقدت في نيويورك في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، اشترك المكتب أيضاً مع مبادرة "ستار" في تنظيم عدد من الفعاليات الجانبية. وركزت تلك الفعاليات الجانبية على المصادر غير المستندة إلى الإدانة، وتعويض ضحايا الفساد، وتجنيب حراس البوابات لمنع التدفقات المالية غير المشروعة.
- 85- وطوال العامين 2020 و 2021، دعمت مبادرة "ستار" عدداً من الأنشطة والفعاليات التي تركز على استرداد الموجودات، وشاركت فيها، بما في ذلك المشاركة في فرقة العمل التي عقدتها مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، ومجلس المستقبل العالمي المعني بالشفافية ومكافحة الفساد الذي وضع إطاراً موحداً بشأن دور حراس البوابات ومسؤولياتهم في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، الذي أعلن عن بدء العمل به في فعالية جانبية خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد. وفي المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد الذي عقد عبر الإنترنت في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2020، أسهمت مبادرة "ستار" على مستويات عديدة، بالمشاركة في التنظيم وبالمكلمين والمحاضرين.

### جيم - المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات

- 86- حثَّ المؤتمر، في قراره 3/6، الدول الأطراف على أن تكفل وجود أطر قانونية ومؤسسية وافية لديها من أجل ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد قضائياً، وكشف عمليات الاحتياز والتحويل غير المشروعة للموجودات المتأتية من الفساد، والتماس التعاون القانوني الدولي وإبدائه، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، لتأمين وجود آليات مناسبة لاسترداد ما يُستبان من عائدات للفساد من خلال مصادرتها، وإنفاذ الأوامر الصادرة في الخارج المستندة إلى أحكام إدانة وغير المستندة إليها وفقاً لمقتضيات الاتفاقية، وضمان إنفاذ هذه الأطر، وشجّع على تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد.

87- وطلب المؤتمر إلى المكتب وإلى مبادرة "ستار"، في قراره 1/7، مواصلة تقديم وإعداد مبادرات لبناء القدرات في مجال استرداد الموجودات، بما في ذلك توفير منتجات معرفية وأدوات تقنية في هذا الشأن، بناء على الطلب ورهنًا بتوافر موارد من خارج الميزانية، من أجل تلبية الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية المستبانة أثناء الاستعراضات القطرية.

88- وأبرز الفريق العامل ارتفاع مستوى الطلب على المساعدة التقنية من أجل تنفيذ أحكام الفصل الخامس من الاتفاقية، وخصوصاً الطلب على الخدمات الاستشارية القانونية، وضرورة اتباع نهج مصممة تبعاً للاحتياجات. وشدد الفريق على أهمية تزويد الموظفين والممارسين بمساعدة تقنية في مجال تبادل المساعدة القانونية، لتمكينهم من صياغة الطلبات والردود على الطلبات الواردة.

89- وأكد الفريق العامل أيضاً على أهمية تدعيم قدرات المشرّعين وموظفي إنفاذ القانون والقضاة والمدعين العامين بشأن المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات، وشدّد على الحاجة إلى توفير تدريب متخصص وأنشطة لبناء القدرات، وعلى أهمية تزويد مكتب المخدرات والجريمة وسائر مقدمي المساعدات ذات الصلة بمراد كافية. وشجّع الفريق العامل الأمانة على أن تصيف إلى أنشطتها، ومنها تنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية، تنظيم دورات تدريبية تستخدم تكنولوجيات مبتكرة، مثل برامج التعلّم الإلكتروني.

90- وأوصى الفريق العامل المكتب بأن يسعى إلى إقامة مزيد من الشراكات مع سائر المنظمات والهيئات المعنية لمعالجة المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات وكذلك إلى تنسيق المزيد من أنشطة المساعدة التقنية معها في هذا الشأن، وطلب إلى الأمانة أن تروج لسبل ووسائل من شأنها أن تتيح للدول الأعضاء طلب المساعدة التقنية من خلال مبادرة "ستار" على الصعيدين الوطني والإقليمي.

91- وأوصى الفريق العامل الدول الأطراف أيضاً بأن تنظر في اعتماد نهج قائم على منهج دراسي في تنظيم برامج المساعدة التقنية، مع مراعاة التنسيق على الصعيد الإقليمي ضماناً لاستخدام الموارد المتاحة المحدودة على أنجع نحو ممكن.

#### الإجراء المتخذ

92- واطب المكتب على تلبية طلبات المساعدة التقنية الواردة من الدول الأطراف، بغية تدعيم قدرتها على تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية ومشاركتها الكاملة في عمل آلية استعراض التنفيذ، وخصوصاً منذ الموعد الرسمي لبدء الدورة الثانية للآلية.

93- وفي عام 2020، قدم المكتب عبر قنوات منها مبادرة "ستار"، مساعدات تقنية إلى 18 بلداً، منها 11 دولة طرفاً تعمل على إجراء إصلاحات تشريعية. وخلال تلك الفترة، اعتمدت أربع دول أطراف قوانين جديدة أو تعديلات متعلقة باسترداد الموجودات، وتلقت ست دول دعماً في مجال تحسين عمليات التنسيق على الصعيد المحلي، وتلقت ست دول مساعدة في تحسين التعاون الدولي لمساعدة قضايا استرداد الموجودات. وإضافةً إلى ذلك، تلقى أكثر من 1 000 من المهنيين تدريباً في مجال استرداد الموجودات على الصعيد العالمي. وترد معلومات إضافية عن العمل القطري لمبادرة "ستار" في تقريرها السنوي لعام 2020.

## ثالثاً - الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد

94- اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمناقشة التحديات القائمة والتدابير اللازمة لمنع الفساد ومكافحته وتوثيق التعاون الدولي، المعقودة في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021 في نيويورك، الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي". وهو يشمل جميع جوانب منع الفساد ومكافحته والنهوض بجدول أعمال مكافحة الفساد، ويتضمن قسماً خاصاً عن استرداد الموجودات، يتناول عدة مجالات مشمولة بولاية الفريق العامل ومواضيع هذه الوثيقة.

95- وفي الإعلان السياسي، أكدت الدول الأعضاء أن استرداد الموجودات هو أحد الأغراض الرئيسية للاتفاقية ومبدأ أساسي يسهم في تعزيز التنمية المستدامة. وسلموا أيضاً بالحاجة إلى إقامة تعاون دولي فعال وكفؤ وسريع الاستجابة في استرداد الموجودات وإعادتها.

96- وفي الإعلان السياسي أيضاً، أبرزت الدول الأعضاء التزامها بتعزيز تبادل المعلومات وقدرات السلطات المركزية وخبراء استرداد الموجودات، وأقرت بأهمية تدابير الاسترداد المباشر والتعاون الدولي كآليات للمصادرة المستندة إلى الإدانة وغير المستندة إلى الإدانة.

97- وفي الإعلان السياسي كذلك، أوضحت الدول الأعضاء إمكانية إيلاء اعتبار خاص لإبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها، تبعاً للحالة، من أجل التصرف نهائياً في الممتلكات المصادرة، مع الاحترام التام لمبادئ تساوي الدول في السيادة والمحافظة على سلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وسلمت أيضاً بأهمية ضمان إدارة الموجودات المصادرة والتصرف فيها بفعالية، بما يتوافق مع المادة 4 من الاتفاقية.

98- ويتضمن الإعلان السياسي التزاماً بمصادرة الموجودات وإعادتها وفقاً للاتفاقية عند استخدام الآليات القانونية البديلة والحلول غير القائمة على المحاكمة، بما فيها التسويات، في إجراءات الفساد التي تتطوي على عائدات إجرامية تستوجب المصادرة والإعادة.

99- والأهم من ذلك أن الإعلان الوزاري نص على أن الدول الأعضاء والأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد سوف تعزز وتوسع نطاق جمع المعارف والبيانات العالمية بشأن استرداد الموجودات وإعادتها من خلال جمع وتبادل المعلومات عن التحديات والممارسات الجيدة، وكذلك عن حجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد، وعدد الحالات وأنواعها، حسب الاقتضاء، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية، بالاستفادة من الجهود القائمة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها مبادرة استرداد الموجودات المسروقة "ستار" من خلال المشاريع القائمة وكذلك، من بين جملة جهود أخرى، الجهود التي تعترزم شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد الاضطلاع بها. وسُلم بأن الوصول إلى تلك المعارف والبيانات العالمية يسهم بشكل إيجابي في نوعية وكفاءة استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، ويدعم تقرير السياسات بالاستناد إلى الأدلة.

100- وفي الإعلان الوزاري، طُلب إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار ولايته وفي حدود موارده الحالية، أن يواصل مساعدة ودعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى النهوض بتنفيذ الاتفاقية وتعزيز قدراتها ومؤسساتها في هذا الصدد.



## رابعاً - الإبلاغ والمتابعة

- 101- لعل الفريق العامل يود النظر في تقديم مزيد من التوجيه بشأن سبل التصدي للتحديات والعقبات القائمة التي تعترض استرداد الموجودات، وتعزيز تنفيذ الفصل الخامس.
- 102- ولعل الفريق العامل يود أيضاً النظر في تقديم المزيد من التوجيهات بشأن المواضيع الهامة التي يجدر التعمق في بحثها وبشأن إعداد المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة والنواتج المعرفية وسائر الأدوات التي من شأنها أن تحسن تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية وقرارات المؤتمر.
- 103- ولعل الفريق العامل يود كذلك أن يقدم إرشادات بشأن الدور الذي يمكن أن يضطلع به المكتب، عبر قنوات منها مبادرة "ستار"، فضلاً عن الدور الذي يمكن لشبكة العمليات العالمية أن تؤديه في تيسير التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، وذلك من خلال إنشاء منتديات لبناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات، وإقامة وسائل اتصال ثنائية وقنوات اتصال مؤمنة وبناء القدرات في ذلك المجال.
- 104- ولعل الفريق العامل يود كذلك أن يشجع الدول على مواصلة تقديم معلومات إحصائية عن قضايا استرداد الموجودات ومعلومات عن العوائق التي تحول دون استردادها، رداً على طلبات المكتب ومبادرة "ستار"، حيث يمكن استخدامها في تحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات التابع لمبادرة "ستار".
- 105- ولعل الفريق العامل يود أيضاً أن يواصل تشجيع الدول على الاستفادة من الاستعراضات التي سوف تخضع لها في إطار دورة الاستعراض الثانية لتعزيز تنفيذها الفصل الخامس من الاتفاقية، ومواصلة متابعة الملاحظات المتصلة باسترداد الموجودات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى، وطلب المساعدة التقنية للتصدي لأي تحديات مستبانة.
- 106- ولعل الفريق العامل يود كذلك أن يقدم مزيداً من الإرشادات بشأن دور المكتب في تقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال قنوات مختلفة منها مبادرة "ستار"، وأن ينظر في أفضل السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات المستبانة في الاستعراضات وغيرها، وذلك لضمان أن تغتم الدول الأطراف، التي هي في حاجة إلى الخبرات والمساعدات، فرصة الاستفادة منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.
- 107- ولعل الفريق العامل يود أيضاً أن يقدم المزيد من التوجيهات إلى المكتب بشأن الإجراءات العملية لدعم تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد.